وجهة نظر اسرائيلية حول آفاق التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل

يشمل الاوضاع الاقتصادية لمرحلة ما بعد توقيع اتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية بال الراى العام الاسرائيلي وتشكل خاص الدوائر الاقتصادية الاسرائيلية. ومؤخرا، كتب رئيس مجلس ادارة بنك هابوعليم، يعقوب لفسون، مقالا في ملحق خاص لجريدة الجروزاليم بوست اصدرته في هذا الشهر واسمته ملحق السوق السلمية.

ويعلق الكاتب اهمية كبيرة على السياح الاقتصادية لمعاهدة الصلح واثرها في حفز الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل ويذكر ان هناك مجالات كبيرة للتعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل. فامكانية تصدير بضائع استهلاكية اسرائيلية للسوق طلب الفئات العالية المداخيل من المصريين واردة.

وانطلاقا من تقدير الكاتب بان قدرة مصر على تسديد اثمان وارداتها محدودة فانه يقترح اللجوء الى اسلوب مقايضة البضائع الاسرائيلية بنفط سيناء الذي تعهدت مصر بتسديده الى اسرائيل.

اما من حيث الاستفادة من اليد العاملة المصرية الرخيصة المتكلفة فيقول الكاتب ان المصادر البشرية الاسرائيلية محدودة وحاجتها الى اليد العاملة في ظل برامج النشاط الاقتصادي بفضل المعاهدة - ستزداد وكذلك حاجتها الى العمال المصريين ذوي الاجور المنخفضة. ولكنه يحذر في نفس الوقت من الاخطار السياسية والامنية التي يمكن ان تؤدي اليها عملية جلب اعداد كبيرة من العمال المصريين للعمل في اسرائيل ويقول ان مجيء هؤلاء المصريين بتركيبهم القومي المختلف وثقافتهم المختلفة واحتلالهم مراكز العمل البدوي في البلاد ستهدد الطابع الاثني للدولة الاسرائيلية بما تفرزه ذلك من مشاكل.

وهكذا فان المجال الاوسع للتعاون" الاقتصادي المصري - الاسرائيلي في نظر الكاتب يجب ان يتركز على صحراء سيناء:

- فصحراء سيناء غير آهلة بالمصريين ولن يعتبر دخول الاسرائيليين اليها، من الناحية الكلاسيكية، تغلغلا اسرائيليا.
- القرب الجغرافي في سيناء من اسرائيل يسهل عملية ايصال الالات واليد العاملة من اسرائيل الى سيناء وبالعكس.
- التعاون الاقتصادي في سيناء لن يتطلب ايصال اعداد كبيرة من العمال المصريين البدويين الى اسرائيل بما قد تفرزه ذلك من مخاطر امنية. وفي سيناء يمكن ان تلتقي اليد العاملة غير الماهرة المصرية والمعرفة والعلم والتكنولوجيا الاسرائيلية.
- معرفة اسرائيل الجيدة بسيناء والعناصر الاقتصادية الاساسية فيها.
- تواجد مصادر الطاقة في المنطقة.
- سعة المنطقة بحيث يمكن العمل فيها دون تقيد او تعارض مع مناطق الاسمنت كما هو الحال في الاماكن الاهلة بالسكان.

واخيرا فان اهمية هذا العمل تكمن في ان "تطوير" صحراء سيناء يمكن ان يخلق حاجزا اقتصاديا بين اسرائيل ومصر يمنع الاخيرة من التفكير في القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل.

وبخلاصة الحال فان تصورات الكاتب الاسرائيلي تعكس آمال اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيلية والاجنبية في استغلال المصادر الاقتصادية لسيناء دون الحاجة الى بقائها تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية فهي مجال حيوي يحقق لاسرائيل تفضيل اتفاقية الصلح الاسرائيلية المصرية.

توقع تقلص البناء السكني في اسرائيل واثره السلبي على المناطق المحتلة

من المعروف ان قطاع البناء والانشاءات يلعب دورا رئيسيا في النشاطات الاقتصادية في اسرائيل. فهو يستوعب ما يقل عن ١١٠ الاف عامل من مجموع العاملين في الاقتصاد كله واهمية هذا القطاع لا تكمن فقط في فرص العمل المباشرة التي يخلقها ولكن ايضا في الاثر الاقتصادي الذي يتركه من حيث توسيع العاملين فيه على توسيع الطلب على السلع الاستهلاكية وغيرها مما يحفز فروعا اخرى من الصناعة.

الا ان هذا القطاع وخاصة قطاع البناء السكني تعرض لانتكاسة منذ عام ١٩٧٥. فقد اشارت اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست الى ان عدد الشقق التي شرع في بنائها عام ٧٢ كان ٦٦٣٣٠ شقة بينما هبط عام ٧٦ الى ٣٥ الف شقة والى اقل من ٣٠ الفا في عامي ٧٧ و ٧٨.

ولا يقف الامر عند هذا الحد فان اتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية وما سيتمخض عنها من اعادة انتشار القوات الاسرائيلية وما يترتب على ذلك من اعمال انشائية عسكرية كبناء قاعدتين عسكريتين ومطارين في النقب واقامة استحكامات جديدة، كل ذلك سيؤدي الى سحب قسم كبير من المصادر الانتاجية وتوجيهها الى النقب. وقد قررت الحكومة مؤخرا توجيه جزء كبير من الاليات والمعدات الخاصة باعمال البناء الى النقب لمواجهة المتطلبات الجديدة.

وسيؤدي ذلك طبعا الى تقليص حجم البناء السكني. وسيكون اول من يتأثر بذلك عمال المناطق المحتلة العاملون في قطاع البناء باسرائيل. فهؤلاء لن يسمح لهم بالعمل في مشاريع ذات صبغة عسكرية وبالتالي فسيصار الى الاستغناء عن اقسام منهم. وبالفعل فان الارقام التي نشرتها دائرة الاحصائيات الاسرائيلية عن عدد عمال المناطق المحتلة العاملين باسرائيل في شهر اذار الماضي تشير الى ان عدد العاملين في قطاع البناء قد تراجع الى المرتبة الثانية. فقد بلغ عددهم ١٤٧٤٥ عاملا في حين احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى من حيث عدد عمال المناطق المحتلة الذين يستخدمهم والذي وصل الى ١٩٧٦٧ عاملا.

ومن ناحية اخرى فان قطاع البناء في المناطق المحتلة نفسها سيتأثر سلبيا بهذه الاوضاع اذ ان مواد البناء الاساسية ستوجه الى النقب وسيكون لها الافضلية في استلام مواد البناء المختلفة وخاصة مادة الاسمنت.

ويذكر المواطنون عندنا كيف ادى بناء خط بارليف والتحصينات الاسرائيلية على الجبهة اللبنانية السورية الى قلة توريد الاسمنت الى قطاع البناء في المناطق المحتلة.

وهذا يثبت من جديد ضرورة الاسراع في تنفيذ مشروع شركة الاسمنت العربية بحيث يساهم انجازه وشروعه في العمل في توفير مادة الاسمنت الضرورية جدا لقطاع البناء في المناطق المحتلة.

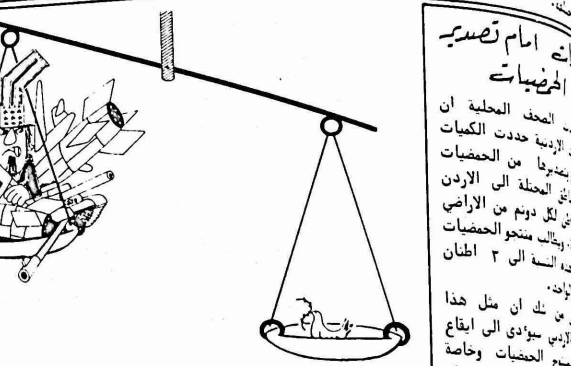

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التسلح

في الظروف الحالية تحتاج القوات المسلحة لمجموع من المدنيين يفوق عددهم بمقدار ٢ - ٣ مرات عدد العسكريين. وعلى الرغم من النقص العام في المتخصصين والعمال المؤهلين في الاقطار النامية الا انها تضطر لتوجيههم الى الاحتياجات غير الانتاجية الخاصة بشؤون الدفاع القومي، الامر الذي يترك اثرا مدمرا على التقدم الاقتصادي لهذه الاقطار. وكثيرا ما تضطر الحكومات والقيادات العسكرية في الاقطار النامية الى انفاق احتياطاتها من العملة الصعبة التي هي قليلة اصلا على دفع رواتب المستشارين والاختصاصيين العسكريين الاجانب. وهكذا فان حصول الاقطار النامية على السلاح يعتبر احدى العقبات الرئيسية في طريق بناء مصادر توظيفاتها الخاصة.

وخلال اعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٥ بلغت قيمة مشتريات السلاح بالنسبة لاقطار آسيا وافريقيا فقط حيث يوجد ادنى متوسط لمستوى المعيشة، او انتاجها من الاسلحة طبقا للبراءات التي اشترتها - بلغت ٣٢٫٤١٤ مليار دولار - طبقا لاسعار عام ١٩٧٣ -. وفي وقتنا الراهن يجب تصحيح هذا الرقم نظرا للطلبيات الطويلة الاجل على الاسلحة والمعدات التكنيكية الحربية العصرية باضافة مبلغ ٢٥ مليار دولار اليه عام ١٩٧٤ ومن الواضح حقيقة ان الدول الامبريالية هي بالذات التي تصعد سباق التسلح وتلهبه. فمثلا تصدر الولايات المتحدة الامريكية كميات من الاسلحة تعادل كل ما تصدره جميع اقطار العالم الاخرى مجتمعة. وطبقا للاحصائيات الرسمية تشكل صادرات الاسلحة الامريكية في سنة ٧٧ مبلغ ١٣٫٥ مليار دولار. وطبقا لتقديرات "اتحاد اليكترونيك اند استريز "اسوشيشنز" الامريكي الذي يعتبر تلك الاحصائيات مخفضة فقد شكل المقدار الاجمالي لصادرات الاسلحة الامريكية في عام ١٩٧٧ مبلغ ١٦ مليار دولار.. وسيرا في هذا الطريق لنمو الحجم الكلي لهذه الصفقات فان هذا الرقم يمكن ان يشكل مع عام ١٩٨٣ زهاء ٣٠ مليار دولار.

وتجدر الاشارة الى ان تجارة الاسلحة الامريكية تلعب دور اداة للضغط الاقتصادي والسيطرة الاقتصادية. والقروض التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لشراء الاسلحة، تكون فوائدها بنسب عالية وتصاحبها عادة شروط سياسية.

ومن بين الجوانب السياسية لهذه القضية يجب ابراز ما يلي: ان بيع الاسلحة للانظمة العنصرية والفاشية والعدوانية يجب ان يوقف طبقا لقرارات الامم المتحدة. والا فان اقطار آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تضطر الى استكمال احتياطاتها من الاسلحة نظرا لقيام الاقطار المجاورة ذات النزعة العسكرية، بزيادة قدرتها العسكرية اعتمادا على دول الغرب الامبريالية بالذات وبتهديد الامن المحلي والعالمي وهذا ما نشهده اليوم.

وهذا النضال تؤيده بالفعل جميع الاقطار اعضاء الامم المتحدة ولكن هناك الكثير من الامثلة السلبية وذلك عندما يستخدم السلاح الوارد من الدول الامبريالية المتطورة لتدعيم الانظمة العنصرية وانظمة الاستعمار الجديد والانظمة المعادية للشعوب.

وتتجلى هذه الامثلة في نضال شعوب جنوب القارة الافريقية وشيلي وكوريا الجنوبية وغيرها من الشعوب تزداد في الاقطار النامية بصورة جامعة احتياطات الاسلحة العصرية "العادية" والانتاج المحلي لها. وينبغي ذكر ان بعض انواع هذه الاسلحة يمكنه تماما حمل رؤوس نووية.

ومن بين المقترحات المطروحة بشأن الانفراج العسكري هناك اقتراح تم طرحه في عام ١٩٧٣ بشأن تحويل الاموال المتوفرة من تقليص الميزانيات العسكرية للاقطار ذات اضخم القدرات العسكرية الى المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية.

وطبقا للاحصائيات، فان تخفيض الميزانيات العسكرية بنسبة ١ في المائة امر من شأنه ان يتيح زيادة هذه المساعدة بنسبة ٢٠ في المائة.

وفي الوقت الراهن لا يرتفع الدخل السنوي لمليارات السكان في غالبية الاقطار النامية، وهيهات ان ينمو بصورة ملموسة في السنوات العشر القادمة. وتحتاج هذه الاقطار الى مساعدة حقيقية لتطورها وطبقا لاحصائيات الامم المتحدة فان هذه المساعدة يجب ان تشكل نسبة ٠٫٧ بالمئة من الحجم الكلي للانتاج القومي للاقطار المتطورة ولكنها وصلت في عام ١٩٧٤ الى نسبة ٠٫٣٣ بالمائة فقط، وقد تتقلص في عام ١٩٨٠ حتى ٠٫٢٤ بالمائة. وهكذا فان المقترحات بشأن العلاقة المتبادلة بين عمليات الانفراج والتطور الاقتصادي تعتبر حيوية بصورة استثنائية بالنسبة للدول الفتية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

المصري الرخيص يدخل اسرائيل

... وزير العمل الاسرائيلي تاسين، ... امام ... الاجتماعية الاسرائيلي ... الاجتماعي للتطوير ... العاملة الاسرائيلية عبر ... العاملة الطلب المتزايد ... حاجيه ... لن يتمكن من تحقيق ... النشاط الاقتصادي ... بموجب المعاهدة المصرية ... مصادر الطاقة المتوفرة ... محدودة، وما لم يشهد ... كبيرة من هجرة اليهود ... سيضطر الى استخدام ... من العمال العرب، ... الاقتصاديات التي تتطلب ... على العمل اليدوي. ... المصدر الوحيد لعمل ... قبل توقيع الاتفاقية ... هو الضفة الغربية وقطاع ... قد يتغير الان، ... الوضع، وامكانية استخدام ... العمال المصريين ... احور اقل من ... المحتلة. ... المناطق ... ولن يكون على خطأ ... بان ضرورات الاقتصاد ... اصحاب العمل ... ايدي عاملة باجور اقل ... الاعمال الاسرائيلية ... العاملة المصرية. ... الذوه ... هذا فان تصريحات بعض ... ودوائر ... الاسرائيليين ... نقابات العمال ... ايجاد "اليهستدروت" حول ... استخدام العمال المصريين ... على اساس واقعي. ... العمل الاسرائيلية، ... العمال المصريين سعيا ... بما يفرزه ذلك من ...

... امام تصدير الحمضيات

... الصحف المحلية ان ... الاردنية حددت الكميات ... تصديرها من الحمضيات ... المحتلة الى الاردن ... لكل دونم من الاراضي ... يطالب منتجو الحمضيات ... النسبة الى ٣ اطنان ... الواحد.

... من ذلك ان مثل هذا ... الاردني سيؤدي الى ايقاع ... صالح الحمضيات وخاصة ... قطاع غزة. وجدير بالذكر ... الاردنية دابت ولمدة ... على استخدام التصدير الى ... الشرقية سلاحا في يدها ... السياسي ومحاولة توسيع ... السياسية في المناطق ... عن طريق ربط كبار ... سواء في قطاع الزراعة ... مصالحها بهم.

... هذه السياسة تظهر بوضوح ... الاتباع لسياسة حكام الاردن ... لعاملة جماهير ... في الارض المحتلة من ... وهذه السياسة لن ... اعداء سوى اعداء قضية ... التي ما برح حكام الاردن ... بها صباح مساء.

... الاوساط الشعبية في بلادنا ... الجانب الفلسطيني في ... الاتحادية الفلسطينية ... المشترك ان يلعب دوره ... في لجم التحاورات الاردنية ... حول هذه اللجنة الى اطار ... للمواطنين في الضفة ...